«إس إن سي-لافالين» تطرح إطار عمل لاعتماد نهج التعاقد التعاوني بالخليج

أصدرت مجموعة «إس إن سي-لافالين» في منطقة الشرق الأوسط ورقة بحثية بعنوان «تحالفات جديدة: التعاقد التعاوني في سوق مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي». وتوفّر هذه الورقة البحثية إطار عمل استراتيجي لتعزيز عمليات تنفيذ المشاريع وكفاءتها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ويجمع إطار العمل بين معرفة الشركة في السوق وخدماتها المتكاملة وواسعة النطاق والتي تضمّ الاستشارات وتقديم المشورة والتصميم والهندسة والمشتريات وإدارة المشاريع والبناء والخبرة في مجال التشغيل والصيانة تحت مظلة علامات «إس إن سي-لافالين» و«اتكنز» و«اتكنز اكويتي» و«فيثفول اند جولد» التجارية.

هذا وأُطلقت الورقة البحثية خلال ندوة مباشرة عبر الإنترنت أقيمت بالشراكة مع «ميدل إيست إيكونوميك دايجست». وشملت الندوة حلقة نقاش محفّزة للفكر وجلسة مفتوحة للأسئلة والأجوبة مع قادة القطاع في جميع أنحاء المنطقة. وتضمنت قائمة المتحدثين الذين قادوا النقاش كلاً من:

• فيصل بط، مدير شؤون تنفيذ المشاريع، شركة البحر الأحمر للتطوير

• ريموند هيكتور، مدير العقود التجارية، شركة الدار العقارية

• بول أبوش، المدير الإداري في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي- باستثناء الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لدى «اتكنز»، عضو في مجموعة «إس إن سي-لافالين»

• شون ماك كيو، مدير شؤون العمليات، شركة «أليك»

الحاجة لاتباع نهج جديد

اكتسبت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على مدى العقدين الماضيين سمعة طيبة بفضل تنفيذ مشاريع ضخمة طموحة تتخطى حدود ما يمكن تحقيقه. ومن خلال نحو 2.9 تريليون دولار من المشاريع الكبرى في مرحلة التخطيط أو قيد التنفيذ في نهاية عام 2020، هناك فرص وفيرة لمشاريع مستقبلية في المنطقة. وعلى الرغم من الطموح للمضي قدماً في خطط التنمية، إلا أن التغيير ضروري في طريقة تنفيذ المشاريع. وخلص استبيان للقطاع أجرته «ميدل إيست إيكونوميك دايجست» في عام 2020 إلى أن مستويات الهدر في مشاريع البناء في المنطقة قد تصل إلى 25 - 30 في المائة.

وينجم ذلك عن الافتقار إلى التعاون والأهداف المشتركة بين مختلف أصحاب المصلحة العاملين في المشاريع.

وبالإضافة إلى ذلك، أدّت جائحة «كوفيد19-» إلى تفاقم التحديات التي تواجه تنفيذ المشاريع. وعلى الرغم من هذه التحديات، إلّا أنّ هذا الاضطراب الناجم عن الجائحة يُتيح الفرصة أمام قطاع المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة التفكير في نهجها. وعلى امتداد عام 2020، أسهمت الجائحة في تشجيع الأشخاص والشركات على التعاون لتخطّي التحديات التي يفرضها العمل عن بعد والتباعد الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، أدت الأزمة إلى تسريع اعتماد التقنيات الرقمية والإلكترونية الجديدة. وأبدى العديد من عملاء المشاريع رغبتهم في التعاون بصورة وثيقة مع موردي البناء للحدّ من تأثير الوباء على مشاريعهم. ومع ذلك، فإن التغلب على العادات المترسخة على مدى أعوام من العمل كخصوم متعاقدينَ قد يكون أمراً صعباً.

التعاقد التعاوني

ستستفيد الجهات الراعية للمشاريع في أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي من إعادة التفكير في نهجها المتبع في تنفيذ المشاريع ومن خلال اعتماد أساليب تعاونية للعمل تتمحور حول الأهداف المشتركة. ويُعتبر التعاقد التعاوني السبيل إلى إيجاد حلول للكثير من التحديات التي تواجه تنفيذ المشاريع الإقليمية وقد ثَبُتَ أنه يحقق وفورات مالية كبيرة ويسهم بتحسين جودة الأصول وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

التحول الرقمي

تُعتبر التكنولوجيا الرقمية إحدى عوامل التمكين الأساسية للوصول إلى تعاون أوثق بين الأطراف على مختلف مراحل دورة حياة المشروع، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين فرق متعددة في الوقت الفعلي. وتبرز موجة الحلول الرقمية الجديدة في نفس الوقت الذي تزداد فيه متطلبات عملاء المشاريع على تسريع وتعزيز كفاءة عمليات البناء. ومن خلال العمل التعاوني المبكر بين الجهات الاستشارية والمتعاقدة والمسؤولة عن التكامل، يُمكن للعملاء التخفيف من مخاطر المشروع من خلال تحديد متطلبات التكنولوجيا في مرحلة مبكرة ودمجها في المشروع.

محركات التعاون

تعد العقود التعاونية مناسبة تماماً للمشاريع المعقدة والمتوسطة إلى طويلة الأجل والتي تشمل أصحاب مصلحة متعددين. وتنطوي هذه المشاريع المعقدة وواسعة النطاق على عدد أكبر من المخاطر مقارنة بالمشاريع الصغيرة، وتحتاج بالتالي إلى إدارة أفضل منذ البداية. إلا أنه لا توجد صيغة واحدة تناسب الجميع. وعليه، يُعدّ اختيار جهة استشارية ومتعاقدة مناسبة تتشارك عقلية وخبرة قائمة على التعاون، أمراً أساسياً لتوجيه المشروع نحو التنفيذ الفعال وتحقيق نتائج إيجابية. وتُعد مشاركة الجهة المالكة وأصحاب المصلحة عاملاً رئيسياً آخر في تمكين التعاون. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعيين فريق لإدارة التحالف يضم ممثلين عن جميع الأطراف للإشراف على تقدّم المشروع وتنفيذه في المراحل كافة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة «إس إن سي-لافالين»، وبفضل حضورها الراسخ منذ أكثر من 50 عاماً في منطقة الشرق الأوسط، اضطلعت بدور رئيسي في التحول الإقليمي المستمر من خلال توفير خدماتها الاستشارية وخدمات التصميم والهندسة، والخبرة في إدارة المشاريع عبر قطاعات الموارد والبنية التحتية والطاقة والطاقة النووية والبيئة المعمارية. وبفضل المعرفة العميقة في السوق والخبرة العالمية التي تقدّمها على النطاق المحلي، تهدف المجموعة إلى تحقيق قيمة مضافة للعملاء في جميع أنحاء المنطقة من خلال التعاقد التعاوني وذلك عن طريق توفير الدعم على امتداد دورة حياة المشروع بدءاً من إعداد دراسة الجدوى العملية والمتطلبات الخاصة بالمراحل الأولى للمشروع ووصولاً إلى مرحلة التسليم وخدمات إدارة المرافق على النحو المطلوب من قبل المشغل.

مجموعة «إس إن سي-لافالين»

لتحويل قطاع النفط والغاز من خلال المهمّات الذاتيّة

«إيكربي بيه» و«كوجنايت» تقودان نشر الروبوتات في عرض البحر

الكلب الآلي الرباعيّ الأرجل

عقدت «كوجنايت»، وهي شركة صناعيّة عالميّة متخصصة في مجال برمجيّات الذكاء الاصطناعي كخدمة تدعم التحول الرقمي الشامل في قطاعات الأصول الثقيلة حول العالم، مع شركة «إيكر بي بيه» المتكاملة للاستكشاف والإنتاج من أجل نشر استخدام «سبوت»، الكلب الآلي الرباعيّ الأرجل، لقيادة المهمّة الخاضعة للتحكّم عن بعد في عرض البحر في منشأة «سكارف» التي تقع على بعد 210 كيلومتر من ساحل بحر الشمال. ويستمرّ الجهد بالاعتماد على البرنامج الرقمي الجريء لكل من «إيكر بي بيه» و«كوجنايت» من أجل تحويل القطاع عن طريق الرقمنة، ما سيؤدي إلى تحسين الفعاليّة والسلامة والاستدامة في عرض البحر. ويشير هذا المسعى الحديث إلى فرصة كبيرة لتحويل قطاع النفط والغاز حول العالم.

هذا وتلتزم «إيكر بي بيه» بطاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة للجميع، ويشكّل استعمال الروبوتات جزءاً قويّاً من هذه الرؤية. ويشكّل عمل «سبوت» في عرض البحر الخطوة التالية في مسيرته بعد حصوله على رقم توظيفه الرسمي في فبراير خلال يوم الأسواق الرأسماليّة من «إيكر بي بيه». وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك «إيكر بي بيه» عدداً من المشاريع الأخرى التي تشمل الطائرات بدون طيّار وروبوتات جوالة إضافيّة لتحقيق رؤيتها المتمثلة بتحسين العمليّات عن بعد باستخدام تكنولوجيا «كوجنايت» المدفوعة بالبيانات. وشكّل منتج البرمجيّات الرئيسي «كوجنايت داتا فيوجن» («سي دي إف») من «كوجنايت» البنية التحتية للبيانات للاختبار في عرض البحر الذي قام بجمع الصور، وإجراء المسح، والاستشعار من أنظمة الروبوتات، ثمّ مشاركة البيانات مع «إيكر بي بيه» من خلال لوحة تحكّم لجعل العمليّة قابلة للتنفيذ. وشملت المهام: الفحص الذاتي، والتقاط البيانات العالية الجودة، والتوليد التلقائي للتقارير. وتوفر هذه القراءة المتعمقة للبيانات للمشغلين في عرض البحر حضوراً عن بعد في المرافق البحريّة، ما يسمح لها باستكمال التخطيط بالوقت الفعلي لمهمتها والمساعدة في تعزيز النشاطات الأساسيّة.

وتمّ التأكد واختبار تنقليّة «سبوت» في عرض البحر والاتصال بين «سبوت» و«كوجنايت داتا فيوجن» و«إيكر بي بيه». وتوافرت بيانات «سبوت» وتمّ ترتيبها في «كوجنايت داتا فيوجن» خلال أجزاء من الثانية، وتمّ في الوقت نفسه التحكّم بالكلب الآلي «سبوت» عن بعد من مكاتب «كوجنايت» في البرّ، ما يظهر إمكانيّة التوافق بين الروبوتات والتوائم الرقميّة وتحسين بعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ تجميع البيانات من دورة تشغيليّة لتحليل ما إذا كانت حزمة المستشعرات في «سبوت» كافية للتقيّد بالمهمّة المقترحة.

وقال كارل جوني هيرسفيك، الرئيس التنفيذي لشركة «إيكر بي بيه»، في هذا السياق: «إنّنا حريصون على استكشاف كيفيّة قيام أنظمة الروبوتات بجعل العمليّات البحريّة أكثر أماناً، وأكثر فعاليّة، وأكثر استدامة. وتشكّل زيارة 'سبوت' البحريّة إلى مرفق 'سكارف' للإنتاج والتخزين والتفريغ العائم خطوة صغيرة واحدة تجاه رؤية 'إيكر بي بيه' لرقمنة جميع عمليّاتنا من البداية إلى النهاية لزيادة الإنتاجيّة، وتعزيز الجودة، وتحسين سلامة موظفينا».

ومن جهته، صرّح مايكل بيري، نائب رئيس شؤون تطوير الأعمال في «بوسطن ديناميكس»، قائلاً: «تبرهن مثل هذه المهمّات عن قيمة 'سبوت' في البيئات الصعبة. وتستمرّ 'كوجنايت' بالتميّز في مجال الاختبار والتأكيد على قدرة 'سبوت' على خفض المخاطر التي يواجهها الإنسان ومنح القيمة في قطاع الطاقة». وأفاد الدكتور جون ماركوس ليرفيك، الرئيس التنفيذي لشركة «كوجنايت»: «يبرهن الاقتران التاريخي بين العقول والآلات التي تعمل معاً لحل المشاكل التي يواجهها القطاع بأنّ القرارات القائمة على البيانات قادرة على تغيير القطاع اليوم. وتشكّل هذه القدرة على توجيه 'سبوت' بالتحكّم عن بعد خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة إلى القطاع، وهو شيء سنستمرّ بالعمل عن كثب عليه مع شركائنا في ظل استمرارنا بالابتكار وتقديم حلول مدعومة من البيانات».

وتجدر الإشارة إلى أنّ «كوجنايت داتا فيوجن» («سي دي إف») هي منصّة صناعيّة قائمة على السحابة لعمليّات البيانات والمعلومات، وهي تندمج بسلاسة مع التطبيقات الحاليّة لتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا التشغيليّة في السحابة، والتطبيقات الطرفيّة، وفي المقرّات. وتقوم منصّة «كوجنايت داتا فيوجن» سياقيّاً بإغناء البيانات الصناعيّة، وتأمين نموذج بيانات صناعيّة مفتوح وموحّد يمكن الوصول إليه بسهولة من قبل الإنسان والتطبيقات، ما يسمح بنتيجة أفضل من العمليّات التحليليّة والقرارات المدعومة من البيانات.

بهدف قيادة ابتكارات التكنولوجيا التحويلية المستقبلية

مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة بأبوظبي يطلق «أسباير»

أعلن مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة الذي تم إطلاقه مؤخراً في أبوظبي، عن خططه الرامية لقيادة تطوير التكنولوجيا التحويلية المستقبلية، مع إطلاق ذراعه المخصّصة لإدارة برامج التكنولوجيا 'أسباير' والهادفة إلى وضع أطر الأبحاث المستوحاة من التطبيقات العملية لمعالجة التحديات الكبرى التي يُواجهها العالم.

ومن المقرر أن تعمل 'أسباير' مع أصحاب المصلحة عبر القطاعات المختلفة، على تأطير مشاريع الأبحاث مما يُمكن من إيجاد الحلول الملائمة لها بالاعتماد على البحث والتطوير. كما ستقوم 'أسباير' بالعمل على تسهيل إيجاد مسار إبداعي واضح ينقل أهم الابتكارات من المختبرات العلمية إلى الأسواق التجارية من خلال تعريف التحدي أو المشكلة وتحديد المعالم ومن ثمّ مراقبة تقدم المشاريع. وستتخذ 'أسباير' قرارات مؤثرة تتعلق باختيار شركاء الأبحاث وتخصيص التمويلات، وكذلك ستعمل على ضمان انسجام أولويات الأبحاث والتطوير مع أهداف التنمية لإمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الأوسع.

وستقوم 'أسباير' بإطلاق تحديات كبرى يشارك فيها المبتكرون والمبدعون على مستوى الإمارات والعالم، لإنجاز الأبحاث الهامة الهادفة إلى إيجاد حلول لأكثر المشكلات العالمية إلحاحاً. وستعزز إدارة هذه المسابقات مكانة أبوظبي، ودولة الإمارات عموماً، كمركز دولي لأبحاث التكنولوجيا المتطورة.

وقد بدأت 'أسباير' بتصميم العديد من التحديات الكبرى والمسابقات الدولية في مجال التكنولوجيا المتقدمة، في غضون ثلاثة أشهر من عقد أول اجتماع لمجلس إدارة مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة، حيث ستدير 'أسباير' تحدّي محمد بن زايد العالمي للروبوت (MBZIRC)، مسابقة الروبوتات الدولية التي تُقام كل سنتين، والتي تصل قيمة جوائزها إلى 5 ملايين دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم 'أسباير' بإطلاق مسابقة عالمية بالشراكة مع مؤسسة 'إكس برايز'. وسوف يتم تمويل المسابقة العالمية من قبل '21'، برنامج مسرعات أبوظبي، الذي يقود تنمية الإمارة من خلال الاستثمار في الأعمال والابتكار والأفراد.

فيصل البناي

وتعليقاً على إطلاق 'أسباير'، قال فيصل البناي، الأمين العام لمجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة: «تُعتبر الأفكار قوة دافعة لتحريك اقتصاداتنا ومجتمعاتنا العالمية. ومن هذا المنطلق، نسعى إلى تسهيل عملية الابتكار. وبالاعتماد على الإدارة والاستثمار في مشاريع الأبحاث والتطوير ذات الصلة، لدينا الفرصة لمعالجة بعض من أهم التحديات على مستوى العالم، بما يضمن انتقالنا نحو غد أفضل».

تأسّس مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة بهدف تحديد أولويات البحث والتطوير في أبوظبي. وباعتباره أول هيئة بحثية وتقنية من نوعها في الشرق الأوسط، تتمثل مهمة المجلس في توجيه جهود تطوير الاكتشافات والتكنولوجيا المبتكرة و«الأبحاث التطبيقية» والقدرات التقنية العصرية الجديدة، عبر توحيد عمليات الإنفاق، لزيادة التأثير في مجمل منظومة البحث والتطوير في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها بشكل عام. ويعمل المجلس على ترسيخ مكانة أبوظبي ودولة الإمارات بوصفها مركزاً عالمياً للابتكار ويسهم في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة.

«إنترسكت» و«سيلولانت» تعقدان شراكة لحلول آمنة للعمليّات المصرفيّة عبر الجوال

أعلنت «إنترسكت»، وهي الشركة الرائدة في مجال تعريف الأجهزة والمصادقة المتعددة القنوات، عن عقد شراكة مع «سيلولانت»، الشركة الرائدة في أفريقيا في مجال التكنولوجيا الماليّة. وستساهم الشراكة في تحسين أمن الفضاء الرقميّ لصالح «سيلولانت»، وذلك عبر تأمين قنوات العمليّات المصرفيّة الرقميّة خاصّتها استباقياً وحمايتها من الاحتيال في العمليّات المصرفيّة والمدفوعات الرقميّة. وتعمل «إنترسكت» مع فريق عمل «سيلولانت» لدمج حزمتها لتطوير البرمجيّات الجوالة مع مجموعة منتجات «سيلولانت»، ما يجعل حلول «إنترسكت» للمصادقة وأمن التطبيقات متوفرة لعملاء «سيلولانت». وتعمل مجموعتان مصرفيّتَان كبيرتَان في كينيا بالفعل على نشرها. وقال شالك نولتي، الرئيس التنفيذي لشركة «إنترسكت»، في هذا السياق: «يسرّنا أن نتعاون مع 'سيلولانت'. فالشركة تعمل مع بعض أجود العلامات في القارّة. ويعني هذا التعاون بأنّه باستطاعة العملاء النهائيّين في المصارف الشريكة لها أن يستفيدوا من مستويات متزايدة من السلامة والأمن خلال المعاملات». وأضاف: «يسرّنا للغاية أن ندعم جهود أمن الفضاء الإلكتروني التي تبذلها 'سيلولانت' لتعزيز ثقة المستهلكين بالعمليّات المصرفيّة الرقميّة وتحفيز اعتماد المدفوعات الرقميّة في القارّة». وصرّح جورج موراج، الرئيس التنفيذي لشؤون التكنولوجيا لدى «سيلولانت»، قائلاً: «إنّ عملاءنا يمنحوننا ثقتهم، ليس للابتكار الدائم في مجال العمليّات المصرفيّة والمدفوعات الرقميّة فحسب، بل أيضاً لضمان السلامة والأمن. وستساهم قدرة 'إنترسكت' على تأمين خدمات قويّة للأمن والمصادقة بشكل كبير في تعزيز عروض منصّتنا. ومن خلال هذه الشراكة، نستطيع أن نقدّم بعض الخدمات الأكثر تطوّراً المتاحة في أيّ مكان حول العالم. وإنّنا نتطلّع إلى استكمال عملنا مع 'إنترسكت' إذ نساعد عملاءنا على الاستفادة من أوجه الكفاءة الكثيرة التي تتيحها العمليّات المصرفيّة الرقميّة». وتعد «إنترسكت» مزوداً رائداً لبرمجيات التعريف القوي للأجهزة ومصادقة العملاء. وتعتمد المؤسسات المالية والمؤسسات الكبيرة الأخرى في الدول حول العالم على تقنيتها الحاصلة على عدة براءات اختراع للتواصل مع عملائها بشكل آمن، وحمايتهم من الاحتيال، وتقديم تجارب جديدة ملائمة لهم بغض النظر عن القناة أو الجهاز المستخدم. وتأسّست «سيلولانت» في عام 2004، وهي تقدّم منصّة واحدة للمدفوعات الرقميّة تدير منظومة من المستهلكين وتجار التجزئة والتجار والمصارف ومشغلي شبكات الجوال والحكومات وشركاء التطوير العالمي. وتستضيف منصّة المدفوعات من «سيلولانت» اليوم 120 من أكبر مصارف أفريقيا، و40 مشغلاً للأموال الجوالة، و600 تاجر محلّي وعالمي؛ وهي متّصلة بـ220 مليون مستهلك في 34 دولة. وتتواجد مكاتب «سيلولانت» في 18 دولة أفريقيّة.

شركة إنترسكت